Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يقول لى : قد قال بهذا الذى تذهب إليه كبير من أهل اللغة قديم ، وسماه لى ، وشككت الآن فى اسمه لبعد العهد ، وأظن أنه نفطويه » .

وأما العلل النحوية فقد تعرض لإبطالها فى كتاب التقريب ، قال : « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعانى بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً [1] » .

وقد بسط ابن مضاء القول فى إسقاط العلل والقياس فى « الرد على النحاة » قال : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه [2] » . ويقول فى موضع آخر : و « العرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشىء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ، وذلك أنهم لا يقيسون الشىء ، ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ، وقد فعلوا ذلك فى تشبيه

---

(١) انظر الحركة اللغوية فى الأندلس لألبير حبيب مطلق ص ٢٧٤ ط المكتبة العصرية ببيروت ، نقلا عن الإحكام والتقريب لابن حزم .

(٢) الرد على النحاة ص ١٥١ وانظر مناهج البحث فى اللغة ص ٢٤ ط الأنجلو المصرية .